الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي
دراسة سوسيولوجية ميدانية على مجموعة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس

طالب الدراسات العليا: أروى عزيز الدقماق
كلية: الآداب – جامعة: تشرين
الدكتور المشرف: عادل ذياب العلي

الملخص

يَتَمَثَّل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن أهم التحديات والمشكلات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، والتي تعترض طريقها.

ولتحقيق ذلك اختارت الباحثة عينة مكونة من (30) امرأة عاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وقد اعتمدت الباحثة المنهج العلمي بطريقة دراسة الحالة والمقابلة والملاحظة في دراستها. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي بينت أهم العوامل التي تدفع المرأة إلى العمل في القطاع غير الرسمي، كما بينت أهم التحديات التي تواجهها سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو أسرية أو شخصية. لينتهي البحث بتقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بنتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: العمل، المرأة العاملة، الصعوبات، التحديات، القطاع غير الرسمي.

Difficulties facing women working in the informal sector
A field sociological study on a group of women working in the informal sector in Tartous Governorate

Abstract

The main objective of the research is to reveal the most important challenges and problems facing women working in the informal sector, and which are in their way.

To achieve this, the researcher chose a sample of (30) women working in the informal sector in Tartous Governorate. A set of results were reached that showed the most important factors that push women to work in the informal sector, as well as the most important economic, social, family and personal challenges they face. The research ends with a set of recommendations related to the research results.

key words: Work, working women, difficulties, challenges, the informal sector.

المقدمة:

تزايدت في الآونة الأخيرة نسبة النساء العاملات تزامناً مع متطلبات العصر الحديث حيث أصبح العمل من الأمور التي تفكر بها المرأة بغرض تحقيق الكثير من مطالب الحياة الكثيرة، ولا سيما في ظل الظروف التي تمر بها الأسرة السورية بشكل عام من ظروف معيشية صعبة، وذلك لتلبية الاحتياجات الاقتصادية ورفع المستوى الاقتصادي، فأصبح عمل المرأة أمراً ضرورياً.

وإن تعليم المرأة، ونوع التعليم، وكيفيته، ومتطلبات الحياة الاجتماعية، والقيم السائدة في المجتمع هي التي تؤهل المرأة للعمل وتفرض نوع العمل وآليته، والصعوبات التي تواجهها فيه.

وأمام خروج المرأة للعمل كثرت الصعوبات والتحديات التي تواجهها خاصة المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وحاولنا في هذا البحث الحديث عنها وتسليط الضوء عليها.

تعالج الدراسة موضوعها في جزأين أساسيين، يتناول الأول الإطار النظري حيث درس الفصل الأول منه بدايات ظهور الحاجة الفعلية لمشاركة المرأة في التنمية، ودوافع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، والمعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة في القطاع غير الرسمي. والفصل الثاني تناول القطاع غير الرسمي بالتعريف والدراسة والحديث عن أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لظهوره، بالإضافة إلى واقعه في سوريا.

ويرتبط الجزء الثاني بالدراسة الميدانية، ومنهجيتها وعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث مع تقديم بعض التوصيات المتعلقة بنتائج البحث.

مشكلة البحث:

ارتبط عمل المرأة سابقاً بالعمل التقليدي الذي كان يقتصر على المحيط الأسري والعائلي، ويتمثل في أعمال المنزل وتربية الأبناء ورعايتهم، لكن مع تطور المجتمعات وتغير الظروف الاجتماعية المحيطة بها والتي تتمثل بظهور الحركات الداعية إلى تمكين المرأة اقتصادياً، والتطور الصناعي الذي شهدته الدول الأوربية والثورة الصناعية، إضافة إلى ظروف الحروب والأزمات التي أظهرت الحاجة الملحة لدخول المرأة سوق العمل، لرفع المستوى المعيشي للأسرة والمساعدة في تلبية الحاجات الأساسية، وكذلك أسباب أخرى كرغبة المرأة في العمل لتصبح أكثر تواجداً وحضوراً في كافة أوساط المجتمع لتحقيق ذاتها. إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي واجهت المجتمع السوري في الآونة الأخيرة، والتضخم الكبير للأسعار مقابل دخل الأسرة، مما شكل حاجة ضرورية لقيام المرأة بالمساعدة المادية لأفراد الأسرة.

ولم يقتصر خروج المرأة إلى العمل على الوظائف الرسمية، وإنما اتجهت إلى القطاع غير الرسمي كذلك، بسبب عدم توفر الوظائف الشاغرة أحياناً، أو تدني المستوى التعليمي للمرأة أحياناً أخرى، فتجد في القطاع غير الرسمي مكاناً لها أكثر من القطاع الرسمي، حيث أصبح له دور كبير في خلق فرص العمل أمامها، وتوليد الدخل، ولكن واجهت المرأة في طريقها العديد من التحديات والعقبات وكثير من الصعوبات والمشاكل، ولم يكن موضوع عملها وخاصة في القطاع غير الرسمي سهلاً ويسيراً، وقد أفادت الملاحظات الواقعية للعديد من النساء التي تعمل في القطاع غير الرسمي تعرضهم لتحديات وصعوبات متنوعة ومختلفة، ومن هنا برزت مشكلة البحث الحالي، وهي محاولة متواضعة لفهم هذه الصعوبات وتسليط الضوء عليها.

وكانت النساء العاملات في محافظة طرطوس في القطاع غير الرسمي، إحدى المجالات المناسبة وبيئة ملائمة للتعرف الدقيق على هذه المشكلة. وعليه تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث كونه يلقي الضوء على الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، ويسعى إلى مساعدتها لتخطي هذه الصعوبات قدر الإمكان، كما تظهر أهميته من خلال التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في حل المشكلة المطروحة، كما وتتجلى أهميته كذلك في تناوله دراسة مشكلات تعترض المرأة التي تعدّ مكوناً مهماً وأساسياً من مكونات الأسرة، التي تشكل بدورها نواة المجتمع.

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي
2- معرفة الدوافع التي أدت إلى اتجاه المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي
3- التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي
4- الوصول إلى مقترحات من الممكن أن تساعد في تذليل تلك الصعوبات والعقبات التي تواجهها المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيس للبحث: ما هي الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟

ويتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما أهم العوامل التي أدت إلى لجوء المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟
2- ما أهم الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟
3- ما أهم الصعوبات الاقتصادية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟
4- ما أهم الصعوبات الأسرية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟
5- ما أهم الصعوبات الشخصية أو الذاتية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس؟

مجالات البحث:

حُدِّدَت مجالات البحث البشرية والمكانية والزمانية وفق الآتي:

المجال البشري: مجموعة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس.

المجال المكاني: شمل البحث مكانياً محافظة طرطوس.

المجال الزماني: تم إنجاز البحث بجميع فصوله خلال الفترة الزمنية من 5/ 7/ 2022 ولغاية الشهر العاشر 2022.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

العمل:

هو المجهود البشري العقلي أو العضلي أو كلاهما، الذي يبذل لقاء أجر معين في سبيل إنتاج السلع والخدمات لمصلحة المجتمع لتحقيق أغراض نافعة في أجهزة الدولة عامة. وبشكل يسهم في خدمة الاقتصاد القومي والتسريع بعملية التنمية في القطر.[1]

وهو كل جهد مشروع يبذله الإنسان ويعود عليه أو على غيره بالخير والفائدة والمنفعة سواء كان جسمياً أو فكرياً.[2]

التعريف الإجرائي: هو أي مجهود يبذل من قبل المرأة سواء كان مادياً أو معنوياً مقابل أجر.

المرأة العاملة:

عرفتها "كاميليا إبراهيم" بأنها المرأة التي تتحمل مسؤولية مزدوجة في أدائها مهنتين رئيسيتين في حياتها، فالأولى دور ربة البيت داخل أسرتها والثانية خروجها إلى العمل قصد تغطية حاجات الأسرة [3]

[1] (غيث، 2005م، ص142)
[2] (خليل، ونوري، 2004م ص275)
[3] (عبد الفتاح، 1982، ص110)

التعريف الإجرائي: هي المرأة التي تعمل داخل منزلها أو خارجه غير عملها كربة بيت، ويكون عملها مقابل أجر معين.

القطاع غير الرسمي:

عرفه "كايت هارت" أول مرة سنة 1971 بوصفه ذلك الجزء من قوة العمل الموجودة خارج سوق العمل المنظم (Jan Breman،1996 ،p، 1870)

وعرفه "بورتس" بأنه القطاع الذي يشمل مجموعة الأنشطة الرامية إلى كسب الدخل مع استبعاد الأنشطة المتعلقة بالعمالة التعاقدية والتي ينظمها القانون. (شمسة أوزار، سنة 1996، ص16).

ويعرفه (صبحي) بأنه: "ذلك التنظيم الذي يهتم بالدوافع والاعتبارات الخاصة بالأفراد والتي لا يمكن الإفصاح عنها بطريقة رسمية مخططة على أساس نشأتها تلقائياً والتي تتبع احتياجات الأفراد العاملين في المنظمة".[4]

كما تعرفه (منظمة العمل الدولية) بأنه: "مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية" وغير مسجلة وفقاً لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني.[5]

المشكلات:

يرى جيروم مانيس أن المشكلات هي تلك الحالات أو الظروف الاجتماعية التي تحدد عن طريق البحث العلمي والقيم العلمية باعتبارها معوقة للخير الإنساني، وتعرف بأنها الأفعال أو الحالات التي تخالف القيم والأعراف السائدة، والتي تحدث ضرراً نفسياً أو

[4] (صبحي، 2001، ص78)
[5] (منظمة العمل الدولية، "Decent work and the informal economy"، ص126).

مادياً على أفراد المجتمع أو فئة من فئاته ويشعر بها قطاع كبير من السكان ويسعون لإيجاد حل جماعي لها ولها أسباب ونتائج على مستوى الأفراد والمجتمعات[6]

الصعوبات:

لغوياً:

يعرفها معجم اللغة العربية المعاصرة: •صعُبَ/ صعُبَ على .

•عقبة، ما لا يمكن التَّغلُّب عليه "وجد صعوبات كثيرة في عمله– ينجح بصعوبة كبيرة– لم تعترضه أيّةُ صعوبة– أحسّ الطِّفلُ بصعوبة في التَّعلُّم"، مهَّد الصعوبات :ذلَّلَها .

إجرائياً: هي مجموعة العوامل التي تعيق عمل المرأة في القطاع غير الرسمي وتشكل عقبات أمامهما.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الجوراني، نبال، سنة 2017 عمل المرأة في القطاع غير الرسمي (أوضاع، أسباب وآثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي) (مدينة وريف اللاذقية نموذجاً) جامعة تشرين

تهدف دراسة "عمل المرأة في القطاع غير الرسمي" إلى التعرف على أوضاع ومشاكل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وكذلك أسباب عملهن في هذا القطاع، كما وتهدف إلى التعرف على تطلعاتهن المستقبلية وذلك لتحسين أوضاعهن. ولتحقيق هذا الغرض من الدراسة تم إجراء مقابلة مع سيدات عاملات في القطاع غير الرسمي اللواتي

[6] (جبارة، 2008، ص15)

تتراوح أعمارهن بين 23- 50 سنة ويعملن في مجالي الإنتاج والخدمات. تكونت عينة الدراسة من (20) سيدة من مستويات تعليمية مختلفة يعشن في مدينة وريف اللاذقية. إذ طلب من حالات الدراسة الإجابة عن أسئلة تتعلق بأوضاع عملها آخذة بعين الاعتبار الضغوطات التي تعاني منها العاملة في مجال عملها .بينت نتائج الدراسة أن النساء (حالات الدراسة) تسهم في تحسين مستوى معيشتهن من خلال عملهن في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى أن قسم منهن يعاني من مشاكل وصعوبات في العمل. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً دور القطاع الآنف الذكر في تحقيق مستوى من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة .توصلت الدراسة من خلال النتائج إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع العاملات في القطاع غير الرسمي .

2- دراسة زريقة، يسرى، وجحجاح، غزوان سنة 2017 بعنوان " الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لخروج المرأة إلى العمل ونتائجها. جامعة تشرين

أهداف الدراسة: تم اختيار هذا الموضوع للتعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لخروج المرأة إلى العمل خارج المنزل وخصوصاً المرأة السورية، وما يفرزه من نتائج على المرأة ذاتها وآثاره على أبنائها وأسرتها.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي ومنهج دراسة الحالة فيما يتعلق بدراسة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لخروج المرأة إلى العمل في المجتمع السوري.

نتائج الدراسة:

1- الدوافع والأسباب الاجتماعية:

أ- ارتفاع مستوى التعليم كأحد الدوافع لخروج المرأة للعمل.

ب- المكانة الاجتماعية كأحد دوافع خروج المرأة إلى العمل

ت-الطلاق أو الوفاة كأحد الدوافع المؤدية إلى خروج المرأة إلى العمل

ث-ارتفاع حجم الأسرة كأحد الدوافع المؤدية إلى خروج المرأة إلى العمل الخارجي

ج- العنوسة والسعي لتحسين فرص الزواج كأحد الدوافع لخروج المرأة إلى العمل

2- الدوافع والأسباب الاقتصادية:

أ- تحسين الدخل ومستوى المعيشة

ب-عدم وجود معيل للأسرة

ت-الاستقلال الاقتصادي للمرأة

3- **دراسة الباحثان Gaufrau.B- Maldonado.C** اللذان تناولا في هذه الدراسة دور المرأة في القطاع غير الرسمي في العديد من الدول الإفريقية، وقد توصلا إلى أن المرأة تشكل عنصر فعال، كما أنها تنشط بكثرة في القطاع التجاري وبالأخص في تجارة التجزئة، واستخلصنا أن القطاع غير الرسمي يغلب عليه الجنس النسوي في معظم الدول الإفريقية، فمثلاً في الكونغو تعمل النساء في القطاع غير الرسمي بنسبة 53% وفي دولة ديفوار بنسبة 63% .

4- دراسة زدادرة، ابتسام سنة 2019-2020 بعنوان "مشكلات المرأة العاملة" رسالة لنيل درجة الماجستير جامعة8 ماي 1945، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

أهداف الدراسة:

التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة العاملة.

الآثار السلبية والإيجابية التي تعود على المرأة نتيجة خروجها للعمل.

الوقوف على أهم المعوقات أو المشكلات التي تؤثر على أداء المرأة العاملة.

التعرف على المشكلات الأسرية والاجتماعية والمهنية التي تواجه المرأة العاملة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستمارة

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

4- المرأة العاملة أحيانا تعاني من الإرهاق الجسدي والنفسي الناجم عن الجمع بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل.
5- العمل أحياناً يأخذ كامل جهد المرأة العاملة على حساب واجبات المنزل.
6- المرأة العاملة لا تشعر بأنها مقصرة في واجباتها اتجاه زوجها.
7- المرأة العاملة استطاعت إثبات نفسها في مجتمع يرفض عمل المرأة.
8- المرأة العاملة تتعرض للمضايقات من الجنس الآخر في مكان العمل.

5- دراسة الملاحي، وضحى سلمان سنة "2021" بعنوان " عمل المرأة السعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة" في مدينة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية مج67 العدد1، من 189- ص209

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعينة الدراسة، وكذلك التعرف على الأسباب التي تقف وراء اتخاذ القرار للعمل في المشاريع المنزلية الصغيرة، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة في المشاريع المنزلية الصغيرة

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بطريقة العينة، أما أداة الدراسة فقد اعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات.

نتائج الدراسة:

1- غالبية من الأفراد لعينة الدراسة واجتهن صعوبات في عملهن في المشروعات المنزلية الصغيرة بنسبة 79.8 في حين أن هناك 20.2 لم تواجههن أية صعوبات.
2- إن النظرة الإيجابية إلى عمل المرأة بالمشاريع المنزلية الصغيرة هي السائدة بنسبة 58 %
3- تشير النتائج إلى أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن العمل في المشاريع المنزلية الصغيرة يساهم في تكوين شخصية مستقلة للمرأة العاملة.
4- تمارس المرأة العاملة في المنزل قدراً أكبر من الحرية دون غيرها من السيدات العاملات خارج المنزل بنسبة 75.8.

تعقيب على الدراسات السابقة:

عُرضتْ مجموعة من الدراسات التي تناولت غير مرة مواضيع ذات أهمية وصلة ببحثنا الحالي، كتلك التي تناولت موضوع عمل المرأة والتحديات والصعوبات التي تواجهها، كذلك عمل المرأة في القطاع الغير رسمي،

فكانت قواعد نظرية مهمة من أجل فهم حيثيات البحث ورؤيته بصورة أوضح، ووجود بعض الدراسات التي استخدمت منهج دراسة الحالة التي تم استخدامه في بحثنا الحالي، فكانت مرجع جيد للاستفادة من طريقة استخدام هذا المنهج، كما توصلت تلك الدراسات إلى مجموعة مهمة من النتائج التي سيتم مقارنتها مع نتائج هذا البحث. لكن تبين قلة عدد الباحثين الاجتماعيين وخاصة في المجتمع المحلي الذين تناولوا الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

الإطار النظري:

الفصل الأول: عمل المرأة

أولاً- بدايات ظهور الحاجة الفعلية لمشاركة المرأة في التنمية

تعددت الأسباب التي أدت إلى ضرورة مشاركة المرأة في العمل خارج بيتها، منذ القدم ومن هذه الأسباب:

1- اكتشاف أمريكا والحاجة إلى عمل العبيد والأحرار:

الواقع يقول: إن الحاجة لعمل النساء بدأت ببداية اكتشاف أوربا للعالم الجديد "قارة أمريكا"، حيث أصبحت الحاجة لعمال من الذكور والإناث لاستغلالهم في العمل الزراعي والصناعي شديدة ولازمة، وقد بدأت باستقدام العبيد وسرقة الانسان من افريقيا، وانتهت باستغلال المرأة والأطفال أيضاً، وقد ساهمت الثورة الصناعية بعد اكتشاف الفحم والحديد وقوة البخار بنصيب وافر في فتح سوق العمل على مصراعيه أمام الذكور والاناث.[7]

2- الثورة الصناعية:

بدأت الثورة الصناعية تاريخياً من سنة (1760)م، وكان موطنها الغرب لا الشرق، حيث تم اكتشاف المعادن الهامة من حديد ونحاس وغيره، كما تم اكتشاف مصادر جديدة للطاقة منها الفحم وقوة البخار الذي أنتج المحركات العملاقة، وبدأ العالم يسير بخطى واسعة وثابتة وراسخة وقوية نحو الصناعات الحديثة، فنزح الكثير من العمال من القرى والأرياف إلى المدن، طمعاً في فرص عمل جيدة تخلصاً من براثن

[7] (أبو غضة، 2007، ص193)

الإقطاع الزراعي الذي أورثهم العبودية للأغنياء، وورثهم الفقر والمرض والعوز، فتلقاه أصحاب الأعمال والأموال، واستغلوهم أسوأ استغلال وتحول الإقطاع من زراعي إلى صناعي. وحيث لم يحقق العمل الصناعي أحلام الرجال، اضطرت النساء للخروج للعمل ومساعدة الرجال، لتحقيق الحياة الشريفة.

3- فناء الرجال في الحروب:

خلفت الحرب العالمية الثانية المجاعات، والأوبئة بعد أن راح ضحيتها (17) مليون جندي، (187) مليون مدني، وذلك خلال خمسة أعوام ونصف.[8]

ونتج عن هذه الحرب ملايين النساء بلا عائل، فاضطرت المرأة للخروج من بيتها لإعالة نفسها وغيرها، والمساعدة الفعلية في إعادة إعمار ما خربته الحرب، فعملت في الحقول والمصانع وفي كافة الأعمال، فالحروب أعطت المرأة فرصة نادرة، لأن تملأ مكان الرجل أثناء الحرب.[9]

ثانياً-دوافع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي:

شهد المجتمع السوري تغيرات اجتماعية واقتصادية انعكست بصورة واضحة على الأسرة، ولا سيما أنها نتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي تظهر وتتطور فيه، ولعل أهم تلك المتغيرات ازدياد عمل المرأة، سواءً في القطاع الرسمي أو غير الرسمي حيث تتداخل دوافع ومسببات عمل المرأة ومنها:

[8] (نواب الدين، 2021 ص41).
[9] (انظر، أبو غضة، 2007، ص193)

أ- دوافع اقتصادية:

إن السياسات والتطورات الاقتصادية في العقود الأخيرة تسببت في أن تتغير نسبة النفقات بالقياس إلى الدخل. فبعض الخبراء اعتبروا تفشّي الفقر بشكل واسع وسريع منذ بداية العام 1990 وإلى الآن ناجماً عن الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية في تلك الحقبة ومنها سياسات التعديل البنيوي وسياسات السوق المتطرفة[10].

ارتفعت الأعباء المادية على الأسرة السورية في ظل الظروف الراهنة بشكل كبير وملحوظ، حيث أعباء المعيشة أصبحت كبيرة في كل مجالاتها وغلائها، والرغبة في تحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد الأسرة وقف وبشدة خلف عمل المرأة. حيث أثبتت الدراسات أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد تضاعف وخاصة بعد الظروف التي لحقت بالدولة السورية من ظروف الحرب وبعدها جائحة كورونا، والحصار الاقتصادي، والتي كان لها دور كبير في انخفاض قيمة الدخل أمام الارتفاع الكبير في الأسعار، وعدم قدرتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية اليومية، مما دفعهم إلى البحث عن فرص عمل توفر لهم دخل مادي مقبول، ودفع الكثير منهم إلى الأنشطة غير الرسمية لتحسين المستوى المعيشي، وخاصة بين المعيلات الأساسيات للأسر.

والمرأة على اختلاف مستوياتها التعليمية بما فيها الحاصلات على شهادة جامعية لم تسلم من المعاناة من مشكلة البطالة، فوجدت نسبة كبيرة منهن البديل المؤقت في القطاع غير الرسمي وذلك في انتظار الحصول على فرصة عمل

[10] (فربيرز،1383ه.ش، ص136)

رسمي. وخاصة أن العمل في القطاع غير الرسمي لا يتطلب منهن رؤوس أموال كبيرة، أو شهادات جامعية عالية.

2- دوافع ذاتية:

يكون الدافع الذاتي بغرض تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية وتحقيق المنفعة الشخصية، إذ غالباً ما تشكل الاستقلالية المادية في حد ذاتها عاملاً مدعماً لتأكيد الذات ولضمان مكانة اجتماعية محترمة، كما أن المشاركة الفعالة في الأسرة والمجتمع تشعر المرأة بالفعالية الإيجابية وبالوجود الإيجابي.

3- دوافع اجتماعية:

يعدّ عمل المرأة نوعاً من المشاركة في معترك الحياة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حيث أن قضاءها وقتاً في عملها بعيداً عن الأنشطة البيتية الروتينية الأخرى، يجعل منها عنصراً اجتماعياً فعالاً، وداعماً نفسياً قوياً.

وقد وجد الباحث سليم نعامة في بحثه سيكولوجيا المرأة العاملة، حيث تبين أن أهم دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل تكمن في تلبية حاجاتها النفسية والاجتماعية واشباع رغباتها كاحترام الذات والاستقلالية المادية، وضرورة حصولها على المكانة الاجتماعية من خلال العمل[11]

4- عدم وجود معيل للأسرة:

تجد المرأة نفسها في الكثير من الأحيان مضطرة للعمل، بسبب الأحوال المعيشية والأسرية الصعبة، مثل عدم وجود مصدر للدخل في الأسرة لسبب أو لآخر، كعدم

[11] (نعامة، 1984، ص58)

وجود معيل لها بسبب الطلاق أو وفاة الزوج أو بسبب مرض الزوج، ونتيجة لهذا السبب تصبح المرأة هي المعيل الوحيد للأسرة[12]

ثالثاً– المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة في القطاع غير الرسمي:

إن تغير واقع المرأة من البقاء في البيت لتربية الأطفال إلى دخول ميدان العمل ليس بالأمر السهل، وذلك لأن التطور الصناعي والتكنولوجي السريع الذي حدث في الوطن العربي بشكل عام، والمجتمع السوري بشكل خاص، كان أسرع من تطور إدراك المرأة العاملة لمفهوم العمل وكان عليها أن تخضع لنظام جديد، وبذلك تتعرض لكثير من المشكلات والتوفيق بين المنزل والعمل حيث كانت تقوم بأعمال المنزل دون الحاجة لأحد وعدم تحقيق ذلك يعرضها إلى المعاناة[13]، فواجهت المرأة العاملة العديد من العراقيل والصعوبات وخاصة تلك التي تعمل في القطاع غير الرسمي ويمكن إيجاز أهم تلك العراقيل والتحديات بالنقاط الآتية:

لقد أوضح المفكر والفيلسوف "جورج برناردشو" بعض الصعوبات التي تعترض طريق المرأة العاملة ذلك تحت عنوان " النساء في سوق العمل" فيها قال:

"كان وطأة النظام الرأسمالي أشد وأقسى على المرأة منها على الرجل في بعض النواحي، وذلك أنه لم يوجد صاحب العمل في أي صناعة من الصناعات، الذي يقبل تشغيل امرأة عنده، إذا ما وجد الرجل بنفس الأجرة، ولهذا لم تحقق النساء رغبتهن في العمل في المصانع–إذا كن يرغبن فيه، إلا إذا عرضن القيام بأجور أقل من أجور الرجال"[14]

[12] (حسون، 1993، ص55)
[13] (ألخالدي،، 2013، ص150-151)
[14] (أبو غضة، 2007، ص197)

كذلك يضيف "شو" حيث يقول: عن استغلال الأزواج للزوجات العاملات : "ففي اللحظة التي تتزوج فيها المرأة تصبح جميع ممتلكاتها ملكاً لزوجها بمقتضى القانون الانجليزي، وقد أدى هذا الوضع القاسي إلى إساءات بشعة، وأعمال استغلالية شنيعة لحقوق المرأة" [15]

كما عانت المرأة العاملة من التحديات الاجتماعية والثقافية، حيث تتمثل في ازدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة العربية، فالمرأة العربية –طبقاً للمعايير الحديثة– عليها أن تعمل خارج المنزل كما أنها –طبقاً للمعايير التقليدية– عليها أيضاً أن تعمل داخل المنزل، كذلك التقاليد والأعراف السائدة في الدول العربية حيث تضع هذه الدول الكثير من القيود على مساهمة المرأة بالعمل[16]

كما تعرضت المرأة العاملة على مر الزمان لمشكلة كبيرة في عملها وهي إبتزاز المرأة العاملة جنسياً حيث أن الاعتداء الجنسي والمضايقات والمعاكسات الجنسية على المرأة العاملة ليس وليد الساعة بل هو قديم قدم دخول المرأة إلى ميدان العمل[17]

وتقول لين فارلي إن تاريخ ابتزاز المرأة العاملة جنسياً قد بدأ منذ ظهور الرأسمالية ومنذ التحاقها بالعمل. . وكانت المرأة التي ترفض الاستجابة لرغبات رئيسها في العمل تطرد إلى قارعة الطريق، وكانت بعض النساء ترضى في كثير من الأحيان للبقاء على قيد الحياة.[18]

[15] (مرجع سابق ص197)
[16] (حسن، 2001ص 70-76).
[17] (البار، د. ت. ن ص101)
[18] (مرجع سابق ص103)

كذلك إن ما يميز العمل في الورشة غير الرسمية أنها غير محددة مسبقاً، كما هو عليه الحال في ساعات العمل الرسمية، فضلاً عن ذلك فهي تخضع لإرادة صاحب الورشة، ففي فترة زيادة الطلب على المنتوج تزيد مدة العمل، ويفسر قبول العاملات للعمل لمدة طويلة إلى وجود مصلحة اقتصادية تتمثل في وزيادة أجرها كلما زاد إنتاجها للوحدات الإنتاجية مما يسمح لها بشراء حاجاتها الضرورية[19]

كما أن القطاع غير الرسمي يحرم المرأة العاملة من التأمينات الاجتماعية، حيث تعدّ التأمينات الاجتماعية نظاماً اجتماعياً وضعته الدولة لتحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع وتهدف إلى ضمان حياة مستقرة لكل منتفع بها.[20]

[19] (خليفة، وهيشور 2022،ص12)
[20] (مرجع سابق ص12)

الفصل الثاني

أولاً_ التعريف بالقطاع غير الرسمي وماهيته:

إن التعريف الأول للقطاع غير الرسمي هو الذي قبله مكتب العمل الدولي (B.I.T)، ودعمته منظمة العمل الدولية حتى عام 1972، حيث تم صوغه استناداً إلى نتائج تحقيق أُنجز في كينيا، بالاعتماد على معايير حددها الخبير (K.Hart) عام 1971، يعدّ فيها كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توافرت فيه السمات التالية: الملكية العائلية للمؤسسة، سهولة دخول السوق، نشاطات على نطاق صغير، استعمال الموارد المحلية، التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل، أسواق ذات المنافسة غير المنظمة، التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي. لكن في عام 1993، تبنى مكتب العمل الدولي ضمن إطار الندوة الدولية الخامسة عشر لإحصاء العمل تعريف جديد للقطاع غير الرسمي، مضيفاً إليها معايير جديدة أخرى، حيث يعرفه بوصفه: "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيس في توفير مناصب شغل ودخول للذين يعملون بها وتمارس من دون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية والجبائية".[21]

لقد ميزت الندوة العالمية لإحصائي العمل في (GENEVE)، من 28 أكتوبر حتى 6نوفمبر لعام 1987، القطاع غير الرسمي: (كمجموعة نشاطات صغيرة مستقلة تعتمد على العمال المأجورين أو غير ذلك من أنواع العمل (أجر كافي أم لا)، مستخدمين بطريقة تكاد تخلو من أي تنظيم ومن أيَّ تقدم تكنولوجي)،

[21] (بو دلال، 2014، ص9)

حيث تُعطى الأولوية الأساسية لخلق مناصب جديدة، وللحصول على الربح، حيث تقوم الأنشطة في هذه القطاعات من دون موافقة رسمية من قبل الجهات المختصة، وتتهرب من الميكانيزمات الإدارية التي تضمن مراعاة التشريع الضريبي، الأجور الدنيا، وشروط العمل. كما أضافت الندوة الخامسة عشر لإحصائي العمل (1993) بأن هذا القطاع يشير إلى "مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات هدفها خلق مناصب الشَّغل والحصول على عائد، هذه الوحدات تمثِّل خصائص مؤسسات فردية تتميز بمستوى غير مهم من التنظيم وسلَّم مقيَّد للعمليات"، لكن القطاع غير الرسمي يضم مؤسسات تتميز ببعض المعايير فيما يتعلق بالحجم، انعدام المحاسبة والتسجيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي وإدارة الضرائب، إذ إنّ هدف هذه النشاطات ليس مخالفة القانون فقط أو التخلص من الإجراءات الاجتماعية والضريبية.[22]

ماهية القطاع غير الرسمي:

إن القطاع الاقتصادي غير الرسمي يشمل عمَّال الرعاية، البائعين الجوالين، العتَّالين، إضافةً إلى العمَّال الموظفين غير المُسجَّلين في القطاع الرسمي، وهي ممارسة شائعة _بصورة خاصة_ في قطَّاعي التصنيع وأعمال البناء.

وعادةً ما تُستَبعَد الممارسات غير المشروعة، كتجارة الأسلحة أو المخدرات أو الأدوية المُزيفة، من معظم تحليلات الاقتصاد غير الرسمي. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من العاملين في القطاع غير الرسمي يعملون لحسابهم الخاص، ومنهم مَنْ لديه موظفون، وهناك مَنْ هو موظف في شركات رسمية أو غير

[22] (عبد الحفيظ، 2010، ص28،27).

رسمية، لكن الصفة المشتركة بين هؤلاء جميعاً هو الافتقار لعقد عمل، لبيئة عمل منظمة رسمياً، وعدم الوصول إلى مؤسسات القطاع الرسمي الأساسية، كالنقابات بأنواعها، وإعانات البطالة، ومؤسسات التأمين الاجتماعي.[23]

لقد فرض القطاع غير الرسمي نفسه وأهميته كوجه آخر للتنظيم الإداري، إذ إنه يتشكل بحكم العلاقات الشخصية الناشئة بين أفراد نقابة واحدة، أو تخصص واحد، أو مهنة واحدة، أو عقيدة واحدة داخل القطاع، ويمثل أنماط سلوكهم بشكل كبير، وهنا تؤدي العلاقات الشخصية والصفات والجماعات والصلات بين الموظفين دوراً مهماً، كما أن له عدة نماذج. كما يتميز بالمرونة والعفوية رغم أنه يتسم بعدم الالتزام بلوائح رسمية مكتوبة، وله عدة فوائد، إذ أنه يقوي الصلات الفردية يسهم في إشباع الحاجات التي قد لا يوفرها القطاع الرسمي، كما يحقق الرضا الوظيفي، وبالتالي يحقق نِسَب أداء مرتفعة.[24]

يمثل القطاع غر الرسمي ظاهرة ذات انتشار عالمي واسع، فحسب منظمة العمل الدولية، يُمضي حوالي مليار عامل، أو 60% من سكان العالم العاملين ذوي ال 15 عاماً أو أكثر، جزءاً من وقتهم على الأقل في القطاع غير الرسمي، كما ينخفض حجم هذا القطاع ببطء كلما تطورت الاقتصادات، غير أنه لا يزال يمثل _في الوقت الراهن_ حوالي ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، و15% منه في الاقتصادات المتقدمة.[25]

[23] (غالين2018، ص2)
[24] (الوكواك، 2016، ص5،4.)
[25] (دليشا،، وميدينا، 2020، ص54)

ثانياً- الاتجاهات النظرية المفسرة لقيام القطاع غير الرسمي:

على الرغم من تعدد وتنوع المحاولات التي تناولت هذا القطاع، إلا أنها جاءت متفرقة وتنتمي لتخصصات عديدة وتعكس تعارض المواقف النظرية من الأنشطة الحضرية غير الرسمية، وكذلك تعارض التوجهات الأيديولوجية على الاتجاهات النظرية في هذا المجال، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد تسمية معينة لهذه المحاولات، فضلاً عن صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية تتناول ظاهرة الأنشطة غير الرسمية،[26] ولكن يمكن أن نصنف الاتجاهات النظرية في مجال دراسة الأنشطة غير الرسمية إلى اتجاهين أساسيين: الاتجاه المحافظ وتمثله نظريات كلاسيكية وأخرى إصلاحية والاتجاه الراديكالي.

أ- **الاتجاه المحافظ:**

وتنطوي تحت هذا الاتجاه، المحاولات النظرية التي عملت على تفسير ظاهرة الأنشطة غير الرسمية كقطاع مساعد على بقاء واستمرار وتوازن النظام الاجتماعي والاقتصادي بالتركيز على متغير مهم هو العمال، جاعلة من هذا القطاع كواقع ناتج عن ظاهرة الثنائية الاجتماعية وفي كل المجالات.

المحاولات النظرية المبكرة (النظريات الكلاسيكية):

كانت المحاولات النظرية المبكرة (النظريات الكلاسيكية) محاولات لفهم الأنشطة الحضرية غير الرسمية، وقد اعتمدت في تفسيره الأول تقليدي- حديث، وربطه بمتغير النمو الحضري السريع، والذي اعتبروه ناتج عن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، فالتحضر السريع قد رتب عدة ظواهر اجتماعية كانتشار

[26] (سليمة، 2014-2015)

الأنشطة الهامشية للمهاجرين، والعمال الريفيين، البطالة، الفقر وهذا ما جعل بعض الباحثين يركز اهتمامه على العمالة الريفية، كما عدّ أصحاب هذا الاقتراب أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية هي مظهراً مشوهاً لعملية التحضير، ومعوقاً لعملية التنمية الحضرية.[27]

المدخل النظري الثنائي (الإصلاحي):

حاول ممثلو هذا المدخل إعطاء بديل للمدخل الكلاسيكي، حيث يكون أكثر قوة في تفسير ظاهرة الأنشطة غير الرسمية، على الرغم من اتفاقهم الأيديولوجي مع أسلافهم الوظيفيين، فهم يشكلون بموقفهم النظري امتداداً للتفكير الثنائي مع تركيزهم على عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الإجتماعي وأهم إسهام قدمه أصحاب هذا المدخل في مجال التنظير حول الأنشطة الحضرية غير الرسمية هو استحداث ثنائية بديلة للثنائية الكلاسيكية تقليدي–حديث وهي "رسمي– غير رسمي" فنظروا إلى ما هو تقليدي علة أنه يشكل جزءاً من هوية الأمة وتراثها وأعطوه الدور القيادي للأنشطة الحضرية غير الرسمية كبديل للصناعات الرائدة، ولقد شاع استخدام هذا المدخل فيختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق إجتماعي تتساند متغيراته وظيفياً، ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما بعضاً، ولكل منهما دينامياته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة غير رسمية وغير محمية وغير منتظمة والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة رسمية ومحمية ومنتظمة، وينظر أصحاب هذا المدخل إلى القطاع الحضري غير الرسمي على أنه

[27] (خليفة، وهيشور، 2022–ص81)

يشكل هو الآخر نسقاً اجتماعياً فرعياً يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في البلدان النامية. [28]

ب- الاتجاه الراديكالي (الماركسي):

إن أصحاب هذا الاتجاه يستندون في دراستهم إلى موضوع القطاع غير الرسمي أساساً على التنظير الماركسي، حول أساليب الإنتاج، والسيطرة، والتفاوت الاجتماعي في الدول النامية، وقد اعتبروا العلاقة التي تربط ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي على أنها علاقة استغلالية[29].

ثالثاً- القطاع غير الرسمي في سوريا:

لقد حظي هذا القطاع بالاهتمام في منتصف تسعينات القرن الماضي، وخاصة بين عامي (1995-1996)، وكان يشير _حسب المكتب المركزي للإحصاء_ إلى: "القطاع الذي تعود ملكيته لأفراد أو جهات خاصة سواء كان يمارس نشاطه ضمن منشأة أو خارجها لكنه لا يمسك دفاتر محاسبية نظامية"، وكان آخر مسح له قد تم عام (2002)، كما قدرت بعض الدراسات أن مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي لعام (1987) قد بلغت (20%)، لكنها تضاعفت إلى (40%) عقب صدور المرسوم رقم /10/ لعام (1991)؛ وذلك نتيجةً للانفتاح الاقتصادي، إضافةً إلى أن هذا القطاع يضم بعضاً من العمال المنتمين للقطاع الرسمي؛ لتحسين مستويات دخولهم.

[28] (سليمة، 2014-2015، ص87)

[29] Guevorkain،1998،(p12)

ينتشر هذا القطاع في كل مكان في سوريا، ويرتبط _في المفهوم الشعبي_ بالشركات الصغيرة، وبالباعة المتجولين، لكنه في الحقيقة واسع الانتشار في سوريا، فعندما نفكر بالاقتصاد غير الرسمي، نحتاج للتفكير في سلاسل الإمداد، والملكية القانونية للأراضي والشركات، ومستويات سجلات الموظفين، وكذلك الفوائد الاجتماعية اللاحقة التي ترافقها. وفي العدد (61) لأيار/مايو عام (2010)، تقتبس مجلة "سوريا اليوم" عن (عامر حسني لطفي) _مدير هيئة تخطيط الدولة_ قوله: "تتفاوت التقديرات حول حجم هذا القطاع إلى حد كبير، ولكن الحقيقة العملية تظهر أنه جزء مهم من الاقتصاد الوطني غير المحسوب في الناتج الإجمالي المحلي أو خطط الحكومة". كما قدر البروفيسور (هيرناندو دو سوتو) في أيلول/سبتمبر لعام (2008) عند إطلاق البرنامج الوطني للقطاع غير الرسمي، بأن هذا القطاع يمثل نسبة (40%) من الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة دراسة الحالة بالإضافة إلى المقابلة والملاحظة.

عينة البحث: تم تطبيق البحث على عينة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في محافظة طرطوس حيث بلغ عدد أفراد العينة (30) امرأة، تم اخيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

النتائج والمناقشة:

أولاً- العوامل التي أدت إلى لجوء المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي

تشير النتائج إلى أن أهم الأسباب التي دفعت بالنساء العاملات في القطاع غير الرسمي من أفراد عينة الدراسة كانت الحالة الاقتصادية التي تمر فيها الأسرة السورية هي التي دفعت المرأة إلى العمل، وخاصة في ظل عدم توفر الوظائف التابعة للقطاع الرسمي، مما جعل النساء تتجه إلى القطاع غير الرسمي بالرغم من تحصيلهم الدراسي الجامعي في كثير من الأحيان، وكذلك رغبة بعض النساء الشخصية في العمل سعياً منها لتأكيد ذاتها وتأمين مكانة اجتماعية معينة لها، كما أشارت النتائج إلى أن أحد دوافع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي عدم حصول بعضهم على شهادات تؤهلهم للحصول على وظائف جيدة وذات دخل مقبول في القطاع الرسمي.

ثانياً- أهمالصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي

1- الاجتماعية

كانت النتائج تشير إلى أن غياب الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي هو أكثر ما تعاني منه أغلبهنَّ، وكان هذا الأمر يشكل مصدر قلق كبيراً بالنسبة لمعظمهنَّ على المستقبل.

2- الاقتصادية:

أشارت النتائج إلى أن المردود المادي لا يتناسب مع ساعات العمل الطويلة مما خيب آمال الكثير من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، كما أن التضخم

المستمر للأسعار مقارنة مع الدخل كان يجبر معظمهنَّ للقبول بالعمل مقابل دخلا لا يتناسب معه بكل الأحوال.

كما أشارت النتائج إلى أن توقف الدخل في حال تعرض المرأة العاملة للمرض أو لظرف معين يمنعها من العمل لمدة معينة كان يشكل تحدياً كبيراً وهاجساً لدى أغلبهنَّ.

3- الأسرية:

أشارت نتائج الدراسة أن أغلب التحديات الأسرية كانت تواجه المرأة المتزوجة أكثر من العازبة لصعوبة التوفيق بين العمل كربة بيت والعمل في القطاع غير الرسمي الذي يتطلب ساعات عمل طويلة مما كان يسبب لها العديد من المشاكل في المنزل.

4- الشخصية أو الذاتية:

أشارت الدراسات إلى تعرض بعض من النساء العاملات غير المتزوجات لمضايقات عديدة من قبل صاحب العمل اضطرت لتغييره بسببها، كما عانت الكثير منهنَّ من الاستغلال الكبير لجهودهم والعلاقة الاستغلالية الواضحة من قبل صاحب العمل، أما النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في منازلهم كالخياطة أو الحلاقة أو غيرها من الأعمال فكانت أقل تعرض لهذا النوع من التحديات والضغوطات ولكنهنَّ كانوا يعانين من ساعات عمل طويلة.

مقترحات البحث:

1- الاهتمام بالقيام بدراسات وبحوث تستهدف واقع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي بشكل أكبر لفهم التحديات التي تواجه المرأة بشكل أوضح.

2- القيام بورشات عمل من قبل الأخصائيين تستهدف المرأة العاملة لتبصيرها بحقوقها، وتعزيز قدرتها على تطوير أعمالها الخاصة

3- إعادة النظر في الكثير من السياسات للحد من الفقر والبطالة، التي تسمح باستغلال جهد المرأة مقابل الأجور المنخفضة.

4- الاطلاع على سياسات الدول الناجحة في مجال القطاع غير الرسمي وإجراء البحوث الدقيقة عنها للاستفادة الكبيرة من تجاربها.

5- تقديم التسهيلات اللازمة لجميع الجمعيات والمنظمات التي تسعى لإكساب المرأة مهنة ما، كما تعمل هذه المنظمات على تمويل مجموعة من النساء تمويلاً بسيطاً للانطلاق بمشروع يدعم هؤلاء النساء بعيداً عن الاستغلال بجميع أنواعه.

المصادر والمراجع

1- أبو غضة، ذكي (2007). عمل المرأة بين الأديان والقوانين ودعاة التحرر. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر.

2- أندراوس، عاطف وليم (2005) الاقتصاد الظلي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

3- انظر الأسرج، حسين عبد المطلب (2010). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري. ماجستير الاقتصاد، دبلوم معهد التخطيط القومي.

4- أوزار شمسة (1996). المعاملة في تركيا_ أمية القطاع غير الرسمي_. المجلد 30، العدد10. مجلة الندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا.

5- البار، محمد (د. ت. ن). عمل المرأة في الميزان. موقع صيد الفوائد.

6- بو دلال، علي (2014). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010). ع (65). مجلة بحوث اقتصادية عربية.

7- جاجان جمعة ألخالدي (، 2013). الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

8- جبارة، عطية جبارة (2008). المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

9- حسن، محمد (2001). المرأة العربية العاملة التحديات والحلول، مجلة التربية. قطر: اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

10- خليفة، محمد، وهيشور، محمد، (2022). عمل المرأة في القطاع غير الرسمي. مج11.ع1. مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، من ص59 –ص80

11- ديليشا، كورين؛ وميدينا، لياندرو (2020). ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟، مجلة التمويل والتنمية.

12-سليمة، بوخيط (2014-2015). القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر بانتة، الجزائر.

13- الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى (2006). التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر.

14- صبحي، محمد رزيق إيهاب (2001). الإدارة: الأسس والوظائف، الجزء الثاني. القاهرة: دار الكتب العلمية.

15- عبد الحفيظ، عطار (2010) التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، رسالة دكتوراه في قسم الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر.

16- عبد الحفيظ، عطار (2010). لتشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، رسالة دكتوراه في قسم الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقا يد.

17- عبد الفتاح، كاميليا ابراهيم (1989). سيكولوجية المرأة. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

18- عماد الدين خليل، موفق سالم نوري (2004). مدخل إلى الثقافة الإسلامية. الموصل: دار الأثير للطباعة والنشر.

19- غالين، ماكس (2018) فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال أفريقيا: من القانون والنظام إلى العدالة الاجتماعية. تونس: مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر.

20- غالين، ماكس (2018). فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال أفريقيا: من القانون والنظام إلى العدالة الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر، تونس.

21- فريبرز رئيس دانا (1،1383هـ.ش). تحول فقر در ايران: مسائل اجتماعي ايران، تهران. نشر آكه، ج.

22- قوري، يحيى عبد الله (2018). تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016). مجلة أبعاد اقتصادية. مج (1). ع (8)، جامعة بومرداس.

23- محمد، عاطف غيث (2005). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

24- منظمة العمل الدولية، "Decent work and the informal economy".

25- منظمة العمل الدولية، ""Decent work and the informal economy"، ص126.

26- نبيل، مروة أحمد (2018) العائد الاقتصادي لتمكين المرأة الفقيرة العاملة في القطاع غير الرسمي بالدول النامية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة. ع (19)، جامعة الأزهر.

27- نعامة، سليم (1984) سيكولوجيا المرأة العاملة، سوريا: مكتب الخدمات الطباعية.

28- نواب الدين، عبد الرب، عمل المرأة وموقف الإسلام منه. الرياض: دار الزهراء بالرياض.

29- الوكواك، ميلاد محمد علي (2016). التنظيم غير الرسمي ودوره في الرفع من الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم الإدارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية مالانج-إندونيسيا.

30- الوكواك، ميلاد محمد علي (2016). التنظيم غير الرسمي ودوره في الرفع من الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم الإدارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية مالانج-إندونيسيا.

31- Jan Breaman (1996)، a dualistic labor system، a critique of the informal sector concept، economic and political weekly.

32- Porters and Castells، The Information Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries، 1989، p.12.